Document: EB 2008/95/45
Agenda: 14
Date: 28 November 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير عن الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Timothy W. Page
رئيس أمانة تجديد الموارد
رقم الهاتف: 2064 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.page@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير عن الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق

1- فيما يلي تقرير مرحلي عن الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، التي عقدت في روما بتاريخ 21 و22 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

2- وقد بدأت الدورة بعرض إيضاحي قدمه مدير مكتب التقييم في الصندوق عن أداء الصندوق، كما ورد في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق التي جرى تقييمها في 2007. وبناء على نتائج التقييمات المستقلة، أشار المدير إلى أنه وللمرة الأولى منذ البدء بإصدار التقرير عام 2003، فإن جميع المشروعات المشمولة بالتقييم سجلت نتائج مرضية وفقاً لكل المعايير المستخدمة في تقييمها. ومع تأكيد التقرير للحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات، فإنه يلاحظ أيضاً حدوث تحسّن ملحوظ في الاستدامة وأيضا في الابتكار.

3- ثم استمعت الهيئة بعدئذ إلى عرض تمهيدي بشأن مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق (REPL.VIII/4/R.2). وستُراعى التعليقات والتعديلات التي طرحها المندوبون مراعاة تامة في النسخ المقبلة من مسودة التقرير. وتمشياً مع الممارسات السابقة لهيئة المشاورات، ستكون عملية استكمال التقرير على النحو التالي: سعى الصندوق إلى نشر مسودة ثانية للتقرير على شبكة الإنترنت في 5 نوفمبر/تشرين الثاني؛ وسيطلب من الأعضاء تقديم تعليقاتهم بحلول 14 نوفمبر/تشرين الثاني؛ ويزمع الصندوق نشر مسودة معدلة ثالثة بحلول 28 نوفمبر/تشرين الثاني للنظر فيها واستكمالها خلال دورة هيئة المشاورات في 18 و19 ديسمبر/كانون الأول. وسيتيح ذلك لهيئة المشاورات إنجاز العملية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، ومن ثم ضمان نظر مجلس المحافظين في التقرير في عام 2009.

4- واستعرضت الهيئة الوثائق التالية: نهج الصندوق إزاء الملكية القطرية (REPL.VIII/4/R.3)، ودور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل (REPL.VIII/4/R.4)، ودور الصندوق في الدول الهشة (REPL.VIII/4/R.5)، واستجابة الصندوق للدور الناشئ للقطاع الخاص (REPL.VIII/4/R.6).

5- وأكد جميع الأعضاء الدور المحوري للملكية القطرية في تحقيق النتائج الإنمائية المستدامة. وعند إقرار التزام الصندوق بتقوية وتكثيف جهوده لترويج الملكية القطرية، طلب الأعضاء أن تعكس مصفوفة تنفيذ تقرير الهيئة التزامات الصندوق إزاء الملكية القطرية.

6- وكان هناك تأييد واسع في صفوف المندوبين لانخراط الصندوق المتواصل في البلدان المتوسطة الدخل. وعلى وجه الخصوص، أقرَّ الأعضاء بالدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به الصندوق في الترويج النشط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مساندة البلدان المتوسطة الدخل في جهودها الرامية إلى ترويج اقتسام المعرفة والابتكار في البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد دعم أعضاء الهيئة قيام الصندوق بتطوير معايير شفافة وموضوعية تماشياً مع أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الأخرى، لإطلاق حوار بين الصندوق وبين الدولة العضو المعنية عن حاجتها المستمرة إلى الاقتراض.

7- وأقرَّ الأعضاء نهج الصندوق إزاء الدول الهشة خلال فترة التجديد الثامن. وعند القيام بذلك، أكَّد المندوبون أهمية عمل الصندوق في إطار علاقات الشراكة، لاسيما ضمن الجهود الشاملة للأمم المتحدة، وبما يتماشى مع المزايا النسبية للصندوق.

8- ومع تسليم الأعضاء بأن السياق العالمي المتغير قد يدعو إلى الحاجة إلى تطوير نُهج جديدة، فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد حضوا الصندوق على اعتماد مقاربة حذرة، وأكدوا ضرورة تقدير المخاطر المرتبطة باستحداث أدوات أو مرافق جديدة. وحثَّ الأعضاء الصندوق على مواصلة العمل ضمن عملياته العادية وفي إطار استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة لبناء الظروف اللازمة لشراكات ناجحة للقطاع الخاص بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين الاقتصاديين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أيد الأعضاء قيام الصندوق باستطلاع مع الشركاء المحتملين مدى الحاجة إلى مرفق جديد وإضافي لتشجيع استثمارات القطاع الخاص التي تحفِّز النمو الاقتصادي المناصر للفقراء في المناطق الريفية، وطبيعة القيمة المضافة المتأتية من ذلك. وفي حال تأكد هذه الحاجة، فسيتم إعداد اقتراح بمرفق تجريبي وعرضه على المجلس التنفيذي التماساً لموافقته بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010.

9- ثم ناقشت الهيئة وثيقة تحسين تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (REPL.VIII/4/R.7). ومع إقرار الأعضاء بأن الفرص والظروف القطرية تتغير، فقد وافقوا أن على المجلس التنفيذي النظر في السماح للبلدان التي لم تُدرج في قائمة فترة التخصيص ذات السنوات الثلاث في البداية من الانضمام إلى هذه القائمة في السنة الثالثة مما يعني شطب بلد أو بلدان ذات درجات قطرية مماثلة من القائمة بغية الحفاظ على توازن المخصصات بين البلدان المقترضة. وأكد الأعضاء أن عمليات إدخال تعديلات وتحسينات على النظام هي جزء أصيل من تطوره. وطالبوا أن يوكل المجلس التنفيذي إلى مجموعة العمل الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مهمة الاستمرار في أداء وظائفها، علاوة على قيامها باستعراض ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى بهدف تحسين تنفيذ النظام. وستقوم مجموعة العمل الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء باستعراض وتقدير جميع هذه الالتزامات قبل رفعها لاحقاً إلى المجلس التنفيذي/مجلس المحافظين للنظر فيها والموفقة عليها.

10- ونظرت الهيئة في عرض عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التجديد الثامن لموارد الصندوق (REPL.VIII/4/R.8). وفي حين أن الإطار التشغيلي المعياري للصندوق المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتسم بالرسوخ، فقد لاحظ الأعضاء أن أداء المشروعات المعانة من الصندوق إزاء معالجة قضايا التمايز بين الجنسين لم يكن كافياً على الدوام على الصعيد العملي. وحضَّ الأعضاء الصندوق على الحفاظ على دوره القيادي، والعمل فوراً على تعميم الاهتمام بالقضايا المذكورة في كل الهياكل والعمليات المؤسسية الشاملة. ورهناً بقرار من المجلس التنفيذي بهذا الشأن، فإن مكتب التقييم المستقل سيجري تقييماً لأداء الصندوق إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عام 2009. وسيضع الصندوق سياسة مؤسسية بشأن التمايز بين الجنسين، بالاستناد إلى استنتاجات ذلك التقييم، ويرفعها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2010.

11- وحيث أن علاقات الشراكة تعتبر ضرورية لتحقيق مهمة الصندوق، فقد رحَّب الأعضاء بالتزام الصندوق باعتماد نهج استراتيجي شامل ومنتظم إزاء هذه الشراكات، على نحو ما هو معروض في الوثيقة المعنونة "التعاون والشراكة من أجل زيادة الأثر والفعالية" (REPL.VIII/4/R.9). وستخضع شراكات الصندوق للقياس، ويتم الإبلاغ عنها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

12- وعند النظر في الوثيقة (REPL.VIII/4/R.10) "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتغير المناخ" كان هناك إقرار عام بأن البلدان والمجتمعات المحلية الأشد فقراً ستعاني أشد المعاناة على الأرجح من أثر التغير المناخي. وأكد الأعضاء أن الأولوية الرئيسية بالنسبة للبلدان الأعضاء المقترضة تتمثل في التكيف مع التأثيرات الضارة للتغير المناخي، مع استكمال ذلك بمجموعة منتقاة من التدابير لتخفيف وطأة هذا التغير تتسق مع المزايا النسبية للصندوق. وساندت هيئة المشاورات إعداد الصندوق لاستراتيجية مؤسسية بشأن التغير المناخي ذات تركيز تشغيلي قوي، على أن ترفع إلى المجلس التنفيذي بحلول أبريل/نيسان عام 2010 لالتماس الموافقة عليها. إضافة إلى ذلك، سيعرض الصندوق على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2009 إجراءات خاصة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة لاستعراضها. وقد دعم المندوبون الاقتراح القائل باستكمال الصندوق موارده الأساسية من خلال تقبل التمويل الإضافي والتماسه بنشاط، بما في ذلك التمويل الوارد من المصادر الجديدة للقطاعين العام والخاص الآخذة بالتوافر، مع مواصلة التركيز في الوقت ذاته على مهمته وميزته النسبية.

13- ثم نظرت الهيئة في مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق. وطرح الأعضاء العديد من الملاحظات والاقتراحات المفيدة التي ستعكسها المسودة المقبلة. وعلى وجه الخصوص، فقد طلب الأعضاء أن تتسم الوثيقة بقدر أكبر من الاستشراف، وأن تعكس على نحو أفضل توجيهاتهم بشأن الانتقائية، والتركيز، والأولويات النسبية لفترة التجديد الثامن.

14- كما عُرض على الهيئة مشروع قرار بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق. وجرى تقديم ورقة منفصلة عن أسعار الصرف المطبقة على عمليات تحويل المساهمات، الواردة بعملات قابلة للتحويل، إلى الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة. وسيُعرض مشروع القرار المعدَّل الذي يتضمن الاتفاقات التي توصلت إليها الهيئة بهذا الشأن على دورة ديسمبر/كانون الأول.

15- وستُعقد الدورة الخامسة لهيئة المشاورات في 18–19 ديسمبر/كانون الأول في روما مباشرة بعد انعقاد الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي.